اللجنة الدائمة لمعادلة المؤهلات العلمية تعقد اجتماعها الرابع

كتبت / منى رجب

عقدت اللجنة الدائمة لمعادلة المؤهلات العلمية، الثلاثاء، اجتماعها الرابع لسنة 2026، حيث استعرضت عددًا من المؤهلات العلمية في مختلف التخصصات العلمية والتطبيقية، تحتاج إلى معادلة وتصديق.

ووجّه رئيس اللجنة، خلال الاجتماع، الأعضاء إلى ضرورة التدقيق والمراجعة للمؤهلات العلمية، سواء المحلية أو الخارجية، على اعتبار المركز خط الدفاع الأمامي للدولة لحمايتها من الغش والتزوير في الشهادات العلمية.

وبيّن أن عمل اللجنة ليس وليد اللحظة، إنما هو عمل استباقي يقوم به المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، ويستند إلى إجراءات علمية صحيحة.. والجدير بالذكر أن اللجنة الدائمة لمعادلة المؤهلات العلمية هي لجنة معنية بمعادلة الشهادات الجامعية والعليا الصادرة عن مؤسسات تعليمية من خارج الدولة الليبية، وتضم اللجنة في عضويتها عددًا من أعضاء هيئة التدريس الجامعي بالجامعات الليبية، وذوي الخبرة السابقة في شؤون ضمان الجودة والاعتماد.

بحث سبل تعزيز مشاركة المرأة في التنمية المحلية

التقت وزيرة الدولة لشؤون المرأة «رندة غريب» عضوات المجالس البلدية في بلديات «الزاوية المركز، والزاوية الجنوب، والزاوية الوسط، والزاوية الشمال، والزاوية الغرب، وأبو صرة، وبئر الغنم» وذلك في إطار تعزيز التواصل مع القيادات النسائية المحلية، ودعم قضايا المرأة الليبية.

وخلال الاجتماع، جرى بحث أبرز التحديات والاحتياجات التي تواجه المرأة على المستوى البلدي، إلى جانب استعراض عدد من المقترحات والمبادرات القابلة للتنفيذ، بما يسهم في تحسين فرص مشاركتها في مختلف المجالات، وتعزيز مساهمتها في التنمية المحلية والوطنية.

وأكدت «غريب» حرص وزارة الدولة لشؤون المرأة على مواصلة التعاون مع البلديات، باعتبارها شريكًا رئيسيًا في دعم قضايا المرأة، والعمل على تنفيذ برامج ومبادرات تستجيب لاحتياجاتها، وتدعم حضورها وإسهامها الفاعل في خدمة المجتمع.

قضية العدد

الحملات أسفرت عن ضبط لحوم مجهولة المصدر ومنافية لشروط الاستهلاك الآدمي وانعدام النظافة العامة

السلامة الغذائية تحت المجهر

من المسؤول عن تحول المطاعم إلى بؤر للأمراض ؟

نفّذ مفتشو مكتب الرقابة على الأغذية والأدوية – مكتب صرمان، رفقة جهاز الحرس البلدي، جولةً تفتيشية استهدفت عددًا من المطاعم الواقعة ضمن نطاق اختصاص المكتب، للتأكد من مدى التزامها بالاشتراطات الصحية والفنية المعتمدة، وذلك في إطار تنفيذ الخطة الرقابية لحماية الصحة العامة.

وأسفرت الجولة عن رصد عدد من المخالفات الصحية، أبرزها: عدم وجود شهادات صحية للعاملين، وعدم استيفاء التراخيص القانونية اللازمة لمزاولة النشاط، وضبط لحوم مجهولة المصدر، مع عدم توفر ما يثبت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، بالإضافة إلى عدم مطابقة أماكن إعداد وتحضير الطعام للاشتراطات الصحية، إلى جانب تدني مستوى النظافة العامة داخل المطاعم، بما يشكل خطرًا على الصحة العامة.

وعلى إثر ذلك، تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المخالفات المضبوطة، بالتنسيق مع جهاز الحرس البلدي، واتخاذ التدابير المنصوص عليها وفق التشريعات النافذة، حفاظًا على صحة وسلامة المستهلك.

حول هذا الموضوع ناقش «الصباح الاجتماعي» أبعاد القضية وتأثيرها على صحة وسلامة المواطن.

الأستاذة «منيرة علي» – مشرفة صحة غذائية بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية:

هناك الكثير من المخالفات المتعلقة بشروط السلامة الغذائية والاستهلاك البشري، وهذه الضبطيات تشير إلى وجود تجاوزات قانونية ومخالفات جسيمة للأطعمة التي تقدم للمواطن في المطاعم وأماكن الأكل العمومية، وهي تعد جريمة ترتكب في حق المواطن، وذلك بسبب إلحاق الضرر به وتهديد سلامته الصحية وتعريضه للأمراض التي تصل إلى حالات التسمم الغذائي، حيث يمثل تأثير مخلفات الأطعمة الفاسدة على صحة المواطن خطرًا بيئيًا وصحيًا مباشرًا، إذ تؤدي إلى تكاثر البكتيريا والفطريات الضارة التي تسبب التسمم الغذائي، وتلوث البيئة المحيطة بنقل الأمراض، مما يشكل عبئًا كبيرًا على منظومة الرعاية الصحية للمواطنين في المناطق السكنية.

وتتعدد الأضرار المباشرة وغير المباشرة لمخلفات الأطعمة الفاسدة على الصحة العامة، وتشمل التأثيرات المباشرة على صحة الإنسان، مثل التسمم الغذائي الحاد، جراء احتواء المخلفات على بكتيريا مثل السالمونيلا والإشريشيا القولونية، مما يسبب الإسهال الشديد، والغثيان، والقيء.

كذلك نقل الأمراض عبر الحشرات، إذ تشكل هذه المخلفات بيئة خصبة لجذب القوارض، والذباب، والصراصير، التي تلعب دورًا رئيسيًا في نقل مسببات الأمراض من النفايات إلى طعام المواطن مباشرة، بالإضافة إلى الأمراض الجلدية والحساسية، من خلال التعرض المباشر أو استنشاق الروائح المنبعثة من تعفن الأطعمة، مما قد يؤدي إلى تهيج الجهاز التنفسي والجلد.

كما يؤدي تخمر الأطعمة في ظروف غير ملائمة إلى إطلاق غازات ضارة مثل الميثان وكبريتيد الهيدروجين، مما يؤثر سلبًا على جودة الهواء ويزيد من أمراض الجهاز التنفسي بشكل عام.

اشراقة

عاطف ختريش

مبادرة تحدي القراءة العربي

بادئ ذي بدء .. إنه من الأشياء الجميلة في مجتمعنا هي التنشئة الثقافية وغرسها في نفوس أطفالنا وتأهيلهم وتدريبهم والدفع بهم في المسابقات التربوية ليحملوا لواء الأمة الليبية مستقبلاً، ونتباهى بهم بأننا شعب قارئ وشعب واعٍ ومثقف. ومن الأشياء الرائعة أن نرى طلبة أحبَّاء للغةً العربية، مهوسين بها ومغرمين بحروفها، الشيء الذي يعطيك إيحاء بأن المصطلحات الدخيلة على المجتمع والتي تُسمع في الشارع الليبي لن تدوم، طالما هنالك نوابغ وماجدات يتقنون اللغة العربية، ولا تفارق ألسنتهم، بل يشاركون في المسابقات وفي جعبتهم شغف وإلهام.

الحديث هنا عن مبادرة تحدي القراءة العربي التي تتيح الفرصة أمام الطلبة لكي ينخرطوا بها عن طريق وزارة التربية والتعليم وفق آلية معينة بقراءة 50 كتابًا وتقديم ملخص حولها، ثم تتم عملية المفاضلة والترشيح بدايةً على مستوى المدرسة، ثم المراقبة، ثم على مستوى المنطقة التعليمية، وصولاً إلى مستوى ليبيا بالكامل، عن طريق لجنة تحكيم وتقييم، نهايةً التنافس على مستوى الوطن العربي. ولا يفوتنا أن ننوِّه إلى أن هذه المبادرة هي من دولة الإمارات العربية المتحدة، تُقام في كل عام دراسي، وليبيا تشارك في النسخة الثالثة للموسم العاشر.

فالجانب المضيء لابد من الإشارة إليه وتسليط الضوء عليه، ففي حقيقة الأمر هناك حرص من أولياء الأمور على حث أبنائهم نحو القراءة وتنمية هذا النشء، بالإضافة إلى القائمين على هذه المبادرة بمختلف المستويات، الأمر الذي يفتح المجال نحو الطلبة المتميزين في الإلقاء واختبارات الثقافة العامة.

قد ذُهلت أمام الطلبة المبدعين، أحباء اللغة العربية، القرّاء، فالحقيقة الأمر فيه إبداع وتميز وفخر أن هذه الأجيال لا تزال متمسكة باللغة العربية في زمنٍ يتم استخدام مصطلحات بديلة آتية من بعيد.

باعتباري منسقًا للتوثيق والإعلام بهذه المبادرة على مستوى مراقبة التربية والتعليم بالزاوية المركز، أسجِّل إعجابًا شديدًا بهذه المبادرة، لاسيما وأن مراقبة التربية والتعليم بالزاوية المركز قد نالت المركز الثاني على مستوى المنطقة الغربية ب، وتمثلها مدرسة عثمان بن عفان للتعليم الأساسي بحافزٍ من مراقب التربية والتعليم بالزاوية المركز «د/ عادل محمد الكاسح»، الشخصية التي سعت جاهدة إلى توجيه وترشيد اللجنة لإتاحة الفرصة لكافة الطلبة في المشاركة والحفاظ على لغتنا الحبيبة، لغة الضاد، لغة القرآن الكريم.

لوحة

منال البوصيري

أطفال الأورام... بين الألم والأمل

في خضم سعينا لرسم البسمة، حملنا الأمل إلى قسم الأورام بمستشفى الجلاء التعليمي للأطفال. كانت زيارة فريق مجلة الأمل للأطفال تهدف إلى تقديم الدعم النفسي، وتوزيع الهدايا، ومشاركة لحظات من الفرح مع صغار يواجهون تحديات أكبر منهم ومن أجسادهم الهزيلة. وخلف تلك الابتسامات الخجولة، لمسنا واقعًا أليمًا، ومعاناة عميقة تتجاوز حدود المرض نفسه.

تحدثنا خلال زيارتنا مع أمهات وآباء، عيونهم تحمل قصصًا من الصبر والتضحية. سمعنا عن رحلاتهم الشاقة بحثًا عن العلاج، وعن الأبواب المؤصدة، وعن الوعود التي لم تُنجز.

إن غياب الدعم الحكومي الفعال يلقي بظلاله الثقيلة على هذه الأسر، التي تجد نفسها وحيدة في مواجهة تكاليف العلاج الباهظة، وظروف الحياة القاسية. كيف يمكن لقلب أم أن يتحمل رؤية طفلها يتألم، وهي عاجزة عن توفير أبسط حقوقه في العلاج والرعاية؟

لقد سمعنا حكايات الأهالي، وكيف يضطر بعضهم لبيع ما يملكون، ويستدينون، ويتحملون فوق طاقتهم، فقط ليمنحوا أطفالهم فرصة أخرى للحياة. إنها معركة يومية لا تتوقف، معركة لا يملك فيها هؤلاء الأبطال الصغار سوى الأمل، ولا يملك فيها ذووهم سوى الإيمان والصبر. فهذه ليست مجرد أرقام في إحصائيات، بل هي أرواح بريئة، وأسر ممزقة، تستحق منا جميعًا وقفة جادة.

إن زيارتنا، وإن كانت قد أضاءت شمعة صغيرة في ظلامهم، إلا أنها كشفت عن حاجة ماسة لدعم أكبر وأكثر استدامة. لقد آن الأوان لأن تتحرك الضمائر، وأن تتضافر الجهود المخلصة، لتوفير العلاج الذي يستحقه هؤلاء الأطفال الأبرياء، وتخفيف عبء المعاناة الثقيل عن كاهل أهاليهم الصابرين. فكل طفل يستحق أن يحيا بكرامة، وأن يبتسم بأمل، وأن يحلم بمستقبل خالٍ من الألم. دعونا لا نكتفِ بالبسمة المؤقتة، بل نعمل بجد على زرع الأمل الحقيقي الراسخ في قلوبهم. هذا هو واجبنا الإنساني والأخلاقي الذي لا يقبل التأجيل.

إزاء أي حادث قد يتعرض له

الضمان الاجتماعي .. حماية لمستقبل العامل لحساب نفسه

إعداد/ محمد جمعة عطية

رغم أهميته .. يرصد تأخر من بعض العاملين لحسابهم في التسجيل بنظام الضمان الاجتماعي

في ظل قطاع حكومي مسيطر على المشهد الوظيفي، يعاني العامل لحساب نفسه من مستقبل مجهول، يستيقظ كل صباح، وهو يدرك أن رزقه مرتبط بقدرته على العمل .. فكلما عمل ازداد دخله، وكلما توقف انقطع مصدر رزقه.

ويخشى هذا العامل من اليوم الذي يأتي ولا يستطيع فيه العمل، جراء مرض أو عجز أو مجرد تقدم في العمر. عندها لن يكون السؤال: كم كنت أكسب بالأمس، بل كيف سأعيش غدًا؟ وكيف ستعيش أسرتي بعدي؟

وهنا تتجلى قيمة الضمان الاجتماعي، فهو لا يحمي الإنسان عندما يكون في ذروة عطائه، بل عندما يصبح في أمس الحاجة إلى الحماية.

وهذا الضمان لا يشتري لك الصحة، ولا يمنع عنك تقلبات الحياة، لكنه يمنحك شعورًا بالأمان بأن سنوات عملك لم تذهب سدى، وأن القانون كفل لك ولأسرتك حقوقًا تحفظ كرامتك واستقرارك.

مخاطر التأجيل

وبالرغم من ذلك، نجد كثيرًا من العاملين لحساب أنفسهم يؤجلون التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي، وهم يعتقدون أن الوقت لا يزال أمامهم، وأن العمل مستمر، والدخل قائم، لكن السنوات تمضي أسرع مما نتخيل، وما يضيع اليوم من مدد اشتراك لا يمكن استعادته غدًا.

تخيل نجارًا أفنى ثلاثين عامًا في العمل، ولم يسجل نفسه في نظام الضمان الاجتماعي. وعندما تقدم به العمر، وجد أن قوته لم تعد كما كانت، وأن دخله توقف. في المقابل، نجد نجارًا آخر بادر إلى التسجيل منذ بداية نشاطه، فكانت سنوات عمله رصيدًا ضمن له ولأسرته قدرًا من الاستقرار. الفارق بينهما لم يكن في المهنة، ولا في حجم الدخل، بل في قرار اتخذه أحدهما، وأجله الآخر.

والأمر نفسه ينطبق على الحلاق، وصاحب المتجر، وسائق الأجرة، والمزارع، والطبيب، والمهندس. فجميعهم يشتركون في حقيقة واحدة، وهي أن القدرة على العمل ليست دائمة، أما الحاجة إلى الأمان فهي دائمة.

ويؤكد صندوق الضمان الاجتماعي أن نظام التسجيل ليس استقطاعًا من الدخل، بل حماية للدخل عندما يتوقف. وليس التزامًا قانونيًا فحسب، بل مسؤولية تجاه النفس والأسرة، وهو ليس خدمة تقدمها المؤسسة للمواطن فقط، بل شراكة تحفظ كرامته وتصون مستقبله.

لذلك، فإن السؤال الحقيقي ليس: لماذا أسجل في نظام الضمان الاجتماعي؟ بل لماذا أنتظر حتى أفقد القدرة على العمل لأدرك قيمة التسجيل؟

إن المستقبل لا يُبنى بالأمنيات، وإنما بالقرارات الحكيمة، وأولى هذه القرارات أن تبادر اليوم بالتسجيل في نظام الضمان الاجتماعي، لأن الإنسان قد يؤجل التسجيل سنوات، لكن الظروف لا تؤجل موعدها أبدًا...

التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي يتجاوز الالتزام القانوني إلى المسؤولية تجاه النفس والأسرة